

2015

كانون الثاني 2007

نشر مشروع مركز فاينشتاين الدولي في جامعة تفتس بحثاً مختصراً لخلاصة نتائج دراسة بلد وهو متوفر للتحميل بالانجليزية من على موقع <http://fic.tufts.edu/downloads/HA2015IraqBriefingPaper.pdf> وفيما يلي ترجمة عربية للتوصيات التي يحتويها التقرير. وستتوفر دراسة البلد الكاملة في أواخر شهر كانون الثاني/يناير أو بداية شباط/فبراير على موقع المركز وسيترجم ترجمة كاملة الى العربية.

بيئة السياسة الاستراتيجية للعمل الانساني

أخذت الاستنتاجات والتوصيات التالية من ما وجده بحث الاجندة الانسانية 2015 الحديث اضافة الى البحث السابق الذي أجراه في المنطقة مشروع العمل الانساني والحرب في عامي 2004 و2005.

خلق انتداب بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (اليونامي UNAMI) استناداً الى قرار مجلس الأمن التابع للامم المتحدة المرقم 1546¹ هيكل سياسة استراتيجية يتزايد الخلل في تأدية وظيفته الانسانية باضطراد. فقد قيد القرار 1546 وهمش الدور الانساني للأمم المتحدة تقييداً كبيراً وجعله تابعاً لحسن أو سوء حظ القوات المتعددة الجنسيات في العراق وللدور السياسي لبعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (اليونامي) في تسهيل نقل العراق من حالة الاحتلال نقلاً بعيداً. فمن وجهة نظر انسانية، هذا الهيكل لا يؤدي وظيفته بشكل صحيح وقديم إذ يلغي دور الأمم المتحدة الانساني الفاعل داخل العراق. إذ لم يترك تفجير فندق القناة في بغداد، ومحددات الانتداب والضغط من جمعيات العاملين في الامم المتحدة في نيويورك للأمين السابق للأمم المتحدة سوى خيارات محدودة وهي: تعتمد الأمم المتحدة الآن اعتماداً تاماً على القوات متعددة الجنسيات في وجودها وتنقلها وأمانها، مما يعني الاعتماد التام على ستراتيجات أمن عسكرية، والاستبعاد التام لأي احتمال معقول لتحسين قبول السكان المحليين للأمم المتحدة.

التوصيات

¹ قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة المرقم UN S/RES/ 1546 في 8 حزيران 2004.

1- على الأمين العام للأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA أن يوجدا هيكل سياسة استراتيجية جديدة لعمل الأمم المتحدة الإنساني في العراق يأخذ بنظره الاعتبارات التالية، والتي يجب ان تدعمها الوكالات المانحة:

- الدولة العراقية في تراجع مستمر مع تساؤل احتمال وقف اتجاهات التراجع في المستقبل المنظور؛
- يحتمل ان تزيد مساحة العمل الانساني المحلي في الوقت الذي تتشكل فيه بنى غير حكومية جديدة؛
- يحتمل في المدى المتوسط اعادة توزيع القوات متعددة الجنسيات أو تخفيضها أو انسحابها الكامل من وسط وجنوب العراق الامر الذي يدعو للتساؤل حول الترتيب الحالي الذي تعتمد فيه الأمم المتحدة وبعض وكالات المانحين على القوات المتعددة الجنسيات في أمنها وتقلها ووجودها؛
- هنالك احتمال كبير في زيادة القوات الامريكية على المدى القريب. إذ ان هنالك توقع شائع جداً بإمكانية أو وجوب الاعتماد على موارد ونشاطات مساعدة القوات المتعددة الجنسيات بوصفها الملاذ المناسب في مساعدة المدنيين بدلاً من اعتبارها الخيار أو الملاذ الاخير. ومن المحتمل جدا ان يرافق الزيادة في عدد العسكريين زيادة حادة في التمويل العسكري الامريكي لعنصر "الزيادة" في "عمليات الانسحاب والثبات والزيادة" من خلال برنامج الاستجابة الطارئة للامرين العسكريين² CERP. وسيزيد هذا من صعوبة التفريق بين الادوار العسكرية والانسانية في المناطق الاكثر تضررا بالمواجهات العسكرية والاكثر حاجة للاستجابات الانسانية الحقيقية؛
- يظل المانحون الرئيسون مستثمرين كبيرين في اعادة البناء المتداعي ومحاولات بناء البلد. والاعتراف بخطورة الوضع الانساني قد يعني ضمناً فشل هذه المحاولات، الأمر الذي يدفع المستثمرين الى التحفظ في منح الدعم اللازم للجهود الإنسانية؛
- لا يوفر المرفق الدولي لصندوق اعمار العراق IRFFI والعقد الدولي مع العراق أي حصول سهل على التمويل للاستجابة الإنسانية الطارئة بل تميل السلطات العالمية والعراقية الى تسييسهما.

منسق اغاثة طوارئ الامم المتحدة، ومسؤولو اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات IASC والمنسق الإنساني لنائب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (اليونامي):

2- إعادة تأكيد الدور المحايد وغير المتحيز والمستقل من ناحية انجاز العمليات لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية الموجودة داخل العراق مع اعطاء اهتمام خاص لنصب جدران عازلة ضد تسييس وعسكرة استجابة الأمم المتحدة الإنسانية. وخصوصاً:

² بلغ تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للامرين العسكريين CERP 753.000.000 دولار، انظر جيمس بيكر و أ. هاملتون وآخرون، تقرير مجموعة دراسة العراق، (كانون الاول/ديسمبر 2006) ص87. ويدعو تقرير مجموعة الدراسة الى تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للامرين العسكريين تمويلاً "سخياً". وللحصول على وصف لبرنامج الاستجابة الطارئة للامرين العسكريين وأسلوب عمليات الولايات المتحدة العسكري في الرد على المقاومة انظر دليل الرد على المقاومة *Counterinsurgency*، المقر العام، وزارة الجيش، (كانون الاول/ديسمبر، 2006) والموجود على الموقع www.fas.org/irp/doddir/army/fm3-24.pdf.

- استهلال دعوة (مناشدة قوية) لصالح العراق بوصفه مصدراً لجلب التمويل المتوفر بسهولة من الأمم المتحدة وبرامج المنظمات الإنسانية غير الحكومية التي يمكن اعتبارها محايدة وغير منحازة ومستقلة؛
- تأمين كون العمل الإنساني غير مشروط بأي حال من الاحوال على أساس مقاييس سياسية أو عسكرية؛
- وضع سياسات صارمة للتعاملات بين وكالات الأمم المتحدة والقوات العسكرية أو الأمنية في العراق وتعزيز التوافق بين ارشادات الأمم المتحدة في المجتمع الإنساني والأطراف العالمية للصراع.³ عند المحافظة على هذه الارشادات والتي كان الغرض منها المحافظة على مساحة العمل الإنساني وتوسيعها، ينبغي ألا يحصل تدخل للقوات العسكرية عند تقديم العون الإنساني المباشر للناس ويجب ان تكون الخيار الأخير عندما لا تتوفر الوسائل المدنية. ويجب ان لا يعد التدخل العسكري في العمل الإنساني هو الملاذ المناسب الأول للتعويض عن النقص في ثقة المجتمع الإنساني بنفسه أو جهوزيته؛
- العمل أكثر قرباً مع قسم السلامة والأمن التابع للأمم المتحدة UNDSS لتأمين ان الاجراءات الامنية تتلاءم تلاؤماً اكبر مع التغييرات في حجم العمل الإنساني وتعمل في المقام الاول على تسهيل عمل الوكالات العاملة ليكون في اكثر الظروف المعقولة امناً، عوضاً عن أن تكون ادوات تحجيم الضرر حيث تحقق المخاطر بالكادر والشركاء المحليين.

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق:

- 3- اتخاذ خطوات لرفع قدر أهمية العمل الإنساني في العراق، وللحاقه بشدة الازمة التي تزداد قسوة وبمسؤوليات الانتداب الإنساني للأمم المتحدة حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 46/182.⁴
- 4- تأدية دور استضافة اكثر نشاطاً لجميع الفاعلين كاجراء وقائي ضد المزيد من استغلال العمل الانساني في العراق وتسييسه وعسكرته، ولتأمين حيادية المجتمع الانساني وعدم انحيازه واستقلاليتة الفعلية تأميناً حقيقياً ومدركاً.

³ لم يتم تحديث ارشادات العراق منذ تشرين الاول/اكتوبر 2004، وعلى أية حال، فإن الكادر الإنساني العامل في المنطقة لا يعرفها على نطاق واسع. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، *Guidelines for Humanitarian Organizations on Interacting with Military and Other Security Forces in Iraq* (20 تشرين الاول/ اكتوبر 2004)، على الموقع <http://ochaonline.un.org/DocView.asp?DocID=2071>. وانظر كذلك الى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ، *Guidelines on the Use of Military and Civil Defense Assets to Support United Nations Humanitarian Activities in Complex Emergencies*، آذار/ مارس 2003 (تمت مراجعته في كانون الثاني/يناير 2006)، و اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات IASC، *Civil Military Relationship in Complex Emergencies – An IASC Reference Paper*، 28 حزيران/ يونيو، 2004.

⁴ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 182/46 ، *Strengthening the Coordination of Humanitarian Assistance of the United Nations* (19 كانون الاول/ ديسمبر، 1991).

- 5- الاعتراف بأن انشغال اليونامي بأمنها الخاص منذ تفجير فندق القناة في عام 2003 لا يخدم مصالح أولئك الذين هم في امس الحاجة للمساعدة في العراق، كما انه لا يتوافق البتة مع ممارسة مسؤوليات الأمم المتحدة الإنسانية.
- 6- وقف اعتماد جهاز الأمم المتحدة الإنساني على القوات المتعددة الجنسيات في وجوده وأمنه وتقله، ويشمل هذا:
 - إيقاف جميع تواجد لكادري اليونامي وفريق الأمم المتحدة القطري UNCT مع القوات المتعددة الجنسيات وتجنب الاتصال مع جميع المتقاتلين البارزين؛
 - الطلب من قسم السلامة والأمن التابع للأمم المتحدة UNDDSS أن يتبنى مراجعة لوضع الأمم المتحدة الامني تغطي البلد محافظة اثر محافظة لغرض وضع تعامل جديد ومحلي مع المخاطر السائدة في بيئة تتغير باستمرار؛
 - طلب تسريع انتشار خدمة الامم المتحدة الإنسانية الجوية UNHAS وإيقاف الاعتماد على حماية القوات المتعددة الجنسيات وطيرانها واعتبارها الملجأ الأخير.
- 7- استعراض آراء جميع العاملين المحليين والدوليين في اليونامي و فريق الأمم المتحدة القطري UNCT فيما يتعلق برغبتهم في تحمل المخاطر التي تواجههم أثناء تأدية نشاطات الحماية والدعم التي تقدمها منظمات الانتداب الإنساني التي يعملون فيها.
- 8- التواصل أكثر مع قادة العراق المعنويين أو الدينيين بوصفه جزءاً من استراتيجية عمل مشتركة لتوضيح سبب وجود الأمم المتحدة في البلد وللحصول على المزيد من القبول للأدوار الإنسانية.

اتحادات العاملين في الأمم المتحدة:

- 9- الاصغاء للعاملين في اليونامي وفريق الأمم المتحدة القطري المحليين والأجانب وللنظمات الإنسانية الأخرى النشطة في العراق لبلورة فهم أدق لمسؤوليات الأمم المتحدة الإنسانية المنتدبة في مناطق الصراع، وللطبيعة المطلقة للحاجة الإنسانية الملحة، والطرق المختلفة التي يمكن التعامل بها مع المخاطر في مناطق الصراع. ان مصداقية الأمم المتحدة في خطر – ومصداقية إنسانية عمل كادرها في محل تساؤل سواء كان هذا مبرراً أم لا – عندما يتم التأكيد على رفض وجود الخطر رفضاً قاطعاً أو على حماية أقلية مختارة من العاملين الإنسانيين الدوليين الذين انتموا على مساعدة وحماية السكان المعرضين للخطر في بيئة حرب حماية تامة⁵ ولا يتم تعزيز أمن كادر الأمم المتحدة عندما تتضمن اجراءات الأمن نفسها تنازلات بالجملة – سواء كانت حقيقية أم مدركة – عن حيادية الأمم المتحدة وعدم انحيازها واستقلالها.

حركة الصليب الأحمر / الهلال الأحمر:

⁵ انظر "Concerns about security – Letter from CCISUA and FICSA to the Secretary General of the UN" تشرين الثاني/ نوفمبر، 2004، على الموقع http://www.unspecial.org/UNS634/UN_634_T07.html. وانظر كذلك تعليق ديفيد مالوني على هذه القضية، *UN anger over Iraq: Nobody said it would be safe*، صحيفة الانترنت اشغال هيرالد تريبيون (1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004) http://www.iht.com/articles/2004/10/01/edmalone_ed3.php.

10- تعزيز محاولات نشر القانون الإنساني الدولي والمبادئ الأساسية بين جميع المتقاتلين وفي تشكيلات القوى الناشئة. واستمرار محاولة الوصول الى الزعامات المعنوية والدينية.

المنظمات الإنسانية غير الحكومية العراقية والأجنبية العاملة:

11- تعزيز شبكات مراجعة الأداء ومشاركة المعلومات الاستباقية، وجهود تعلم الدروس، مع اعطاء عناية خاصة لإدارة الأمن والعلاقة مع الجماعات المسلحة غير الحكومية، ولإمكانية الحصول على الدعم الإنساني المحلي، ولعلاقات العاملين.

12- استعراض الخيارات المحلية في تمكين العلاقات المتبادل مع منظمات انسانية غير حكومية مختارة، ومؤسسات دينية، ومساجد وهيئات احسان دينية محلية من التي أظهرت التزاماً بقيم الحماية وتقديم العون.

لجنة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية في العراق NCCI:

13- اعادة التركيز على تنسيق استجابة المنظمة الانسانية غير الحكومية الى الحالات الطارئة داخل العراق بتقديم خدمات تنسيق على مستوى ارض الواقع للأعضاء ولغيرهم في المحافظات الوسطى والجنوبية. ويعني هذا خلق شبكة مرنة من موظفي التنسيق العراقيين المحليين والمحافظة بعناية عليها.

14- تقوية تحليل السياق مع التركيز على بنى القوى المحلية، والتعرف على مخاطبين محليين لصالح المجتمع الإنساني، ومراقبة النزعات المحلية في عملية الوصول للعمل الإنساني واحتماليات العمل في فعل يمكن ان تقل فيه تدابير الحيطة والحذر.

15- تسهيل تقوية شبكات مراجعة الأداء بين الأعضاء، وتوثيق أمثلة على ابداع في عمليات منظمة إنسانية غير حكومية عضوة فيما يتعلق بالأمن، والمسؤولية، وتوسيع أو حماية مجال العمل الإنساني.

16- مراقبة استجابة المانحين للوضع الإنساني واذعانهم لدافع اعطاء المنح الإنسانية السامي وتقديم تقرير نصف سنوي عن أداء المانح بوجود مشاركة من عضو.

مجتمع المانحين:

17- اعادة فحص الدعم المقدم للمنظمات الإنسانية العاملة في العراق اعادة ملحة مع الاخذ بنظر الاعتبار زيادة الدعم الآن وعلى المدى المتوسط. كما يجب قصر تقديم الدعم على المنظمات التي أثبتت قدرتها على التأقلم بسرعة مع التغييرات الحاصلة في السياق العراقي والتي تعطي المال على أساس الالتزام بالحيادية وعدم الانحياز والاستقلال.

- 18- إعادة الالتزام بالمبادئ الثلاثة والعشرين لإعطاء المنح الانسانية السامية والتي تمت المصادقة عليها في المقر الرئيس للمانحين الكبار في 17 حزيران/ يونيو عام 2003.⁶
- 19- إعادة التفكير بالوجود. إذ لا يوجد بديل عن وجود المانح، ولكن يجب ان يكون وجوده لغرض تأسيس العلاقات وتقويتها (بدلاً من منعها واضعافها) مع المجتمعات العراقية ومع المنظمات الإنسانية التي تقدم الدعم والحماية بطريقة ملتزمة. ففي الظروف الطارئة الحالية لا يمكن استئناف هكذا علاقات استئنافاً مؤثراً انطلاقاً من "المنطقة الخضراء" أو من مقرات القوات المتعددة الجنسيات أو المقرات الحكومية أو من فرق الاعمار القطاعية PRTs.
- 20- بذل المزيد من الجهد للتأقلم مع السياق العراقي. وهذا يعني تقديم المزيد من المنح للمجتمعات وعلاقات أوثق مع الشركاء العاملين. ويحتاج الاعتراف بوجود تحديات سياقية فريدة وخصوصاً المحددات الأمنية والمحددات على حركة جمع المعلومات الى تقييم ومراقبة وتقدير. وعلى الأخص:
- أن تكون أكثر استجابة للمشاركات غير الاعتيادية مع المنظمات العراقية التي أظهرت فاعليتها والتزامها بالأسلوب الملتزم بالمبادئ.
 - التشجيع الفعلي لمزيد من تطوير شبكات مراجعة الأداء ذات الكفاءة العالية والوسائل الأخرى القابلة للتطبيق محلياً والمتعلقة بتأمين قضية أن الأموال التي ينفقها الشركاء العاملون العراقيون أو الأجانب تنفق بحكمة. ويمكن بل يجب أن يتبع مستويات الاجتهاد الضرورية الكافية لتثليث الحصول على المعلومات من ثلاثة مصادر مختلفة. حيث تفرض الزلات الخطيرة في تحمل مسؤولية جهود إعادة الاعمار – والادراك واسع الانتشار بين العراقيين لحقيقة وجود الفساد في جميع جهود الاغاثة الحكومية والدولية وغير الحكومية – مستويات عالية من الشعور بالمسؤولية في هيئة الادارة. ومع ذلك، في حالة تطبيق المبادئ من غير مرونة في العراق، سيستمر تراجع العمل الإنساني. ويمكن بل يجب للابداعات المحلية مثل مراجعة الأداء – وإن كانت شائكة ولا تتسم بالكمال – أن تؤخذ بجدية أكبر وتستخدم مع وسائل تجميع المعلومات أخرى.

⁶ انظر *Principles of Good Practice of Humanitarian Donorship*، على الموقع
www.goodhumanitariandonorship.org/